

نموذج لبناء السّلم المجتمعيّ في العراق

عبد العزيز ساشادينا

جامعة جورج مایسون

ترجمة: حسن علي الأسدي/جامعة الكوفة

المقدمة:

يُظهر التاريخ السياسي الحديث للعديد من المجتمعات المسلمة زيادة في الصراعات سواء بين أفراد الديانة الواحدة أو بين أتباع الديانات. كما أنّه يُظهر اختفاء الرغبة في التعددية الدينية وبناء المجتمع المدني القائم على أساس التعايش السلمي والتسامح من أجزاء واسعة من المجتمعات الإسلامية تقريباً. علاوة على أن العداء المتبادل الناتج عن عدم التسامح الديني والتقييم الديني-الأخلاقي لثقافة "الآخر" أو دينه، أو إثنيتيه بين مفسّري الفقه الإسلامي أدى إلى نزاعات لا نهاية لها باسم الدين. تلك النزاعات أشبه ما تكون بحرائق الغابات التي تنتشر بين المجتمعات الإسلامية من بلد إلى بلد، من دون أن تضع أي اعتبار حتى للأبرياء من النساء والأطفال. إن الصمت الكلي تقريباً للقادة الدينيين المسلمين، الذين يتوجب عليهم دينياً وأخلاقياً التحدث عالياً عندما تتعرض حرمة الحياة للخطر لأي سبب من الأسباب، يمكن عدّه الجانب الأسوأ في هذا الصراع القاتل. إذ تزداد يوماً بعد يوم كلفة الحياة والموارد الإنسانية، وهذا يدعو إلى الاعتقاد بأن السلطات السياسية الإسلامية لم تفعل شيئاً لوقف تلك المذبحة. وفي ظل هكذا ظروف مأساوية، يتبادر إلى الذهن التساؤل الآتي: هل تخلو المصادر الإسلامية مما يمكن أن يُستفاد منه من أجل بناء رابطة مدنية جديدة؟ أعني هنا رابطة مدنية تقوم على أساس الكرامة الإنسانية من غير متطلبات أخرى يمكن أن تؤدي إلى كل أنواع التمييز ضد الآخرين لا

لشيء إلا لأنهم يعتقدون اعتقاداً مختلفاً، أو لأنهم ينتمون إلى إثنية مختلفة أو لأنهم غير مماثلين لنا في الجنس أو العرق.

هذا النموذج يهدف إلى إعطاء بعض الإرشادات في تدريب القادة الشباب العراقيين لأن يصبحوا مصادر مهمة لحل النزاع وبناء السلام، يأتي هذا النموذج في السياق التاريخي السياسي الاجتماعي العنيف الذي يميّز به البلد في العقود الأربعة الأخيرة. لقد أظهر سقوط الدكتاتورية وتجربة الديمقراطية الجروح القديمة التي تسبّب بها أولئك الذين أمسكوا بالسلطة المطلقة وأسأؤوا استعمالها. إن فهم لحظات الألم التي أشعلت صراعاً غير منتهٍ منذ الغزو الأمريكي للعراق في 2003 هو مفتاح الوسائل الناجعة من أجل العلاج وبناء السلام في العراق. إن الشباب العراقيين عرضة لخطر التلاعب بهم وتجنيدهم من الفصائل المتحاربة، كما أن الميل إلى التطرف والاستيلاء على حياة الأفراد وممتلكاتهم يزيد من أهمية تحديد القادة الشباب، وتدريبهم وإعدادهم كي يصبحوا "جنود السلام" و "سفراء التصالح" في المؤسسات العراقية وفي المدارس الثانوية والجامعات.

وهذا النموذج يقدم فهماً خاصاً للصراعات المميّزة ولأسباب التي تؤدي إليها. وعملنا الميداني ومحادثاتنا مع المجموعات المتنوعة في العراق بينت لنا أنّ عدم التوازن الاجتماعي-الاقتصادي، فضلاً عن العامل الديني، يشكلان مصدرين محتملين للعنف في العراق. فالدين، أو بدقّة أكثر الثقافة الدينية، تعمل كمشرع للعنف الذي يدّعي إصلاح الأخطاء التي تعرض لها المضطهدون. ذلك الوضع يتفاقم في المجتمعات التي تقشل فيها الحكومات في حماية المواطنين وحماية مؤسساتهم الثقافية الدينية. ففي العقد الأخير تقريباً، عانت الدولة الحديثة في العراق من ضعف الإدارة، والفساد الاقتصادي، والعنف الدائم. وفي كثير من الأحيان، نسمع

أن المجموعات الدينية منغمسة في تجنيد الشباب العاطلين أو المحرومين اقتصادياً حيث يمكن استغلالهم بسهولة من أجل نشر التدمير وذبح الناس الأبرياء .

الحصول على المصادر المتوفرة وتقييمها

جرى بناء هذا النموذج على افتراض مسبق وهو أن المجتمعات الإنسانية، وبغض النظر عن تاريخ الصراعات القائمة داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات، تبحث عن كلِّ من المصادر الدينية والثقافية، وتحددها من أجل تطوير الاحترام المتبادل والعيش المشترك. ومن أجل تفعيل التعايش السلمي المتناغم، يستطيع الفرد أن يجد الكثير من الأدلة على وجود تعددية وتوافق اجتماعيين كانا سائدين في أوقات مختلفة قبل هجوم الاستعمار وما بعده. وعلاوة على ذلك، بُني هذا النموذج على الإيمان بأنه من أجل زرع السلام الدائم بين الناس في منطقة واحدة، فإنه يجب أن تعطى الأولوية للعقلية والطرق المحلية في القضاء على الكره والعداء في المجتمعات التي مزقتها الحرب. والنموذج المحلي لحل الصراعات ذو فائدة مزدوجة: حيث إنه يكون أكثر شيوعاً بالنسبة للذين يبحثون عن مصادر محلية، كما إنه يكون من الأسهل تطبيق هذه المصادر مع أمل تقليل الأسباب التي تساق لتوضيح فائدة الالتزام بهذا نموذج وانعكاسه طويل المدى على الرفاهية السياسية والاقتصادية لجميع المواطنين. وفي البحث عن تلك المصادر، حدد النموذج الحالي المصادر في التراث والثقافة الإسلامية، التي يمكن توليدها من أجل تعليم مبادئ حل النزاعات والتسامح في العراق.

الرؤية الأخلاقية الإسلامية:

نبدأ مع الدين الإسلامي، لنؤكد أهمية تحديد المجموعة المُستهدفة المنخرطة في أعمال العنف والأعمال العدائية التي اجتاحت العراق. إنَّ فهم الرؤية الأخلاقية مسألة بالغة الأهمية، لأننا نتوقع من خلالها إمكانية استكشاف

لغة شاملة تؤكد الكرامة الإنسانية وقوة الأخلاق الإنسانية كسمة عالمية لجميع البشر، أي إنها ليست كاللغة الدينية التي تكون مخصصة وموجهة نحو خدمة مصالح أتباع ديانة معينة، ومن هنا فإن الرؤية الأخلاقية تضمن الذهاب إلى ما وراء الإقصاء الديني لتشمل مجتمعاً يستوعب جميع البشر. ويمكن عدّ تلك اللغة مطلباً أساسياً لتعليم التعاطف نحو البشر الآخرين من الذين لا ينتمون إلى ديانة الفرد نفسها. والعنصر الحاسم في تعليم التسامح مع "الأخر" هو التقدير غير المشروط لإنسانية الخصم. بكلمة أخرى، من المهم الاعتراف بأن كرامة الإنسان الأصلية بمثابة المبدأ الأساسي لتساوي جميع المواطنين. ومن أجل رعاية ذلك الشرط الأساسي في الحوارات بين المجموعات المتعددية، فإننا نحتاج إلى إدراك ذلك المبدأ المتأصل. لقد ثبت أن اللغة الواحدة والثقافة الواحدة عاملان غير كافيين لتشجيع الحوار بين الطوائف المتنافسة والمجتمعات السياسية؛ وهذه نتيجة حصلنا عليها من الدراسات الميدانية التي نظمت داخل مجموعة ذات لغة أو ثقافة واحدة.

ما هي الخصائص المحددة للرؤية الأخلاقية الإسلامية؟ وقبل أن نميز هذه الخصائص، فإنه من الضروري توضيح الخطوط العامة للرؤية الأخلاقية للمدنية الحديثة، حتى نستطيع أن نبدأ بالإفادة من المصادر المحلية لبناء نموذج محلي حديث. إن الخاصية الأساسية للأيديولوجيا الحديثة هو فصل السلطة الروحية عن السلطة الزمنية، وظهور الدولة كوحدة علمانية مستقلة. ولقد أكدت الحداثة ذلك الفصل كنقطة ضمان للتعايش السلمي لمواطنة متعددة. فالميدان العام يجب أن يبقى خالياً من الاتجاهات والتنافسات الدينية. والخاصية الأخرى البارزة للحداثة هو الثقة الكبيرة في قدرة البشر على تحديد مسؤولياتهم الأخلاقية؛ فالبشر أصحاب سيادة ويتمتعون بالعقل، ولديهم سيادة غير محدودة على مصيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فقد أكدت الحداثة وتطلبت أن يكون الدين والمسائل المرتبطة بالمحافظة على الإيمان ضمن الميدان الخاص للأشخاص والحياة

الاجتماعية. كما أنها تدعو إلى ضمان حرية الأفراد في ممارسة دينهم ضمن الحدود الخاصة لمنازلهم ومؤسساتهم الدينية الثقافية. بكلمة أخرى، أيدت الحداثة التدين الذي لا يتدخل في مؤسسات الحكم.

بالمقارنة مع تلك الرؤية العلمانية الحديثة، فإن الدين الإسلامي صان وحدة الروح الدينية، الفلسفية والثقافية للمجتمع السياسي الإسلامي. فالإسلام يوفر حاجات الفرد الروحية والأخلاقية الضرورية والشاملة. وعلى الرغم من أنه يوفر كلاً من القيادة الروحية والزمنية لأتباعه، فإنه يفصل في الممارسة الواقعية بين الروحي والزمني بشكل دقيق لتقييد التدخل الإنساني في المواضيع الروحية التي تنظم العلاقة بين الإنسان والله. إن المجال القانون الديني للشريعة يفصل بين علاقة الإنسان مع الله ويسمّيها "العبادات" وعلاقة الإنسان مع الإنسان وتسمى "المعاملات". وبينما تكون علاقة الإنسان مع الله قائمة على التدين الخاص والتطور الأخلاقي التي لا يمتلك فيها أي إنسان أو مؤسسة سلطة التدخل، فإن للمؤسسات الاجتماعية السياسية حق التدخل في علاقات البشر البينية من أجل تطوير الأهداف الشرعية للمجتمع السياسي.

والخاصية الأخرى للرؤية الأخلاقية الإسلامية هي تأكيدها على الشراكة بين المنطق والوحي لبناء مجتمع عادل. أقيمت تلك العلاقة على أساس الاعتقاد بالملزمة بين نتائج المنطق والوحي في اشتقاق القانون المثالي لتوجيه البشر لأداء بمسؤولياتهم كأعضاء في مجتمع معين، أما الرابطة المدنية فقد أقيمت على أساس حاجة البشر للتعاون مع بعضهم من أجل تطوير رفاههم الكلي كأعضاء متساوين في المجتمع. ومن الملاحظ أنه حتى مع عدم وجود كلمة "مواطن" في التراث التشريعي الإسلامي، إلا أنه يمكن إيجاد تأصيل قرآني للكرامة الإنسانية ولقوة الأخلاق، والتي يمكن استقراؤها من أجل تطوير العلاقات داخل الدين الواحد في الشريعة الإسلامية.

من المهم أن نوضح أن فهمنا للرؤية الأخلاقية الإسلامية، في نموذجنا هذا، هو من أجل فهم ارتباطها بالمجتمع العراقي. نحن لا ندعو إلى تطبيقها عالمياً في المجتمعات غير الإسلامية. نحن بصورة مبسطة نبين تلك الخصائص التي ربما تثبت بأنها مفيدة ومناسبة لبناء مجتمع سلمي في العراق. ومن هنا، فإننا مدركون أنه من المهم تحديد الدور والنفوذ المناسبين للدين في قضايا الحكم، وصناعة السياسة والسياسات. ويمكن إرجاع السبب الرئيسي لمشكلة الصراع في العراق المعاصر إلى مشكلة الحكم، وسياسات الدولة التمييزية، والمعالجة غير العادلة للأقليات كجزء من السياسة الكلية.

يظهر الدين في الشرق الأوسط قوةً رئيسةً تُهدَف إلى تشكيل الجيوبولتيك المعاصر، ولكنه أصبح أيضاً المصدر الأساسي للصراع والتمييز، وذلك عندما استُحضر الدين من طرف أتباع العنف المتطرف، الذين لا يتورعون عن القتل باسم الدين مثل داعش. والتطور الأخير شكل تحدياً لجميع المسلمين في العراق. وبسبب اعتناقهم للإسلام، فإن المسلمين في أفضل موقع لفهم وبناء جسور التعايش السلمي في المجتمعات الإسلامية. وهذا النموذج يعتقد أن تلك القيم الروحية المشتركة تستطيع تأشير الطريق قُدماً في المستقبل.

محاسبة السلوك الطائفي الماضي : إيذاء "الآخر"

إن المشاركة الفعالة في عملية المصالحة يُمكن أن تبدأ من خلال اعتراف القادة الدينيين والسياسيين العلني بأخطاء الماضي، والاعتذار للضحايا، وهو المبدأ الأساسي في العدالة التصالحية . وفيما يلي بعض الخصائص المميّزة للرؤية الإبراهيمية:

1. مقومات الرؤية الإبراهيمية المتعالية لعلاج العالم وإصلاحه وتحويله.

غرزت الديانات الإبراهيمية (اليهودية، والمسيحية، والإسلام) في مجتمعاتها معنى عميقاً للعدل والسلام. فالإيمان بالله يفرض واجباً أخلاقياً لتحقيق العدل في جميع مستويات التفاعل الإنساني. والعامل الأكثر أهمية في تعاليم الرُّسل بقي هو الهادي لإيجاد مجتمع سياسي يعكس مبادئ العدل الإلهي. كما أنه لا يوجد أي موقف في سير مؤسسي تلك الديانات يُصادق على اضطهاد أتباع الديانات الأخرى. وإذا كانت القيمة الجوهرية للعلاقة داخل المجتمع حسب التعاليم الإبراهيمية تقوم على أساس أن الإنسان هو صورة الله، فإنه من غير الممكن لأي شخص إنكار كرامة إنسان آخر. القيم الأساسية التي استمدت من الديانات الإبراهيمية لغرض المصالحة على أساس الإيمان تُعدُّ بأن تكون ثورة روحية، واجتماعية، وسياسية في شؤون الأمم. لقد أظهرت لجنة الحقيقة والمصالحة Truth and Reconciliation بعد سقوط النظام العنصري في جنوب أفريقيا أن الدين يمكن أن يكون مصدراً محتملاً للعنف كما أنه يمكن أن يكون مصدراً لصناعة السلام؛ فالمصالحة ليس مجرد استجابة لأزمة أو صراع بل ينبغي أن تكون رؤية أخلاقية وقائية دائمة.

2- الوحدة في غمار التنوع؛ الرؤية التعددية للمجتمع

إن أحد أهم مصادر المصالحة وبناء التعايش السلمي هو اعتراف ديانات العالم وثقافته بتنوع المجتمع الإنساني، وفي السياق الإسلامي أشارت الآية القرآنية إلى وجود "شعوب" و"قبائل". والاختلافات يمكن أن تسدي خدمة في أن تكون مصدراً للهوية الإنسانية. فالقرآن يعلن عن اختلاف لغات الناس وثقافتهم، كما أقر بالقضاء الإلهي بالتعددية الدينية والثقافية. وهناك العديد من النصوص في الكتب المقدسة التي التزمت بتعددية التنوع الديني. ومن المهم التأكيد على أن الشعوب من الديانات والإثنيات المختلفة عاشوا معاً في جميع أجزاء العالم. ويُمكن الجزم بأن الضرورة المنطقية هي التي تتطلب أن يحترم الناس من مختلف الثقافات والديانات بعضهم بعضاً، وأن يعملوا معاً من أجل بناء علاقات إنسانية جيدة ودائمة. وفي الحقيقة، تجمع الأرضية

الأخلاقية المشتركة والضرورة الأخلاقية الناس معاً من أجل تطوير التعايش السلمي المتناغم. وإذا كان ذلك صحيحاً عبر التاريخ، فإن تعلم البشر اليوم العيش معاً أمر حتمي في ظل تقارب الناس الذي لم يسبق له مثيل من خلال توسع حدود الإنترنت والسفر. يحتاج البشر أن يخرجوا من أنانيتهم وأن يتقبلوا نظراءهم ومواطنيهم من أجل خلق مجتمع عالمي حقيقي. فالناس يحتاج أحدهم الآخر؛ كما أنّ العلاقات تطورت طبيعياً ودولياً من أجل زيادة الصالح العام لجميع البشر. وتطورت السمات المدنية في سياق التفاعل الاجتماعي. والهدف الديني للديانات الإبراهيمية هو الإصلاح الاجتماعي الذي يوجد بناءً على المساواة والكرامة التي منّ الله بها عليهم.

3- الرحمة الشاملة: تجاوز العدا من خلال الحب غير المشروط نحو الآخرين، بمن فيهم الأعداء

تؤكد الثقافة المدنية الحديثة عضويتنا في مواطنة الأمة التي تتطلب من جميع المواطنين الالتزام بالكرامة اللائقة واحترام كل فرد للآخر، حتى عندما يكون هناك احتمال للاختلافات الحادة بين نمط حياة الفرد واختياراته. فمادام هناك تفاهم عاطفي بين المواطنين، الذين يُنظّم حياتهم نظاماً تشريعي وبنيةً اجتماعية عادلة، فإنه سيكون هناك تعايش سلمي. وفي ظل الدولة القومية الحديثة يجب التسامح مع الاختلافات الثقافية والدينية، طالما أنه من غير الممكن التعايش إذا لم تنتشر قيم التسامح والفهم المتبادل. والفرد مستقل ويتمتع بحرية الدين والضمير.

والديانات من جهتها تعلّم الحب والرحمة كقيم مؤسّسة للبنية الاجتماعية. وفي العراق أو في أي بلد في الشرق الأوسط، حيث إن الدين السائد هو الإسلام أو الديانات الإبراهيمية الأخرى، فإنه يجب أن تنعكس الرحمة الإلهية المرجوة أو المستحقة على شكل رحمة من كل فرد بالمجتمع تجاه الآخر. وتعاليم مؤسّسي تلك الأديان واضحة تماماً، وفي حال فشل البشر في إظهار الرحمة والشفقة تجاه أحدهم الآخر، فإنهم سيجازون بالعقاب الإلهي. ومن هنا ولأجل القضاء على العدا يجب على الفرد أن يحب ويسامح أولئك الذين ظلموه. كما أن القرآن قد حذّر من التهجم العدوانى الصريح والمكشوف. وفي بيئة العنف العقيم، الذي كان سائداً في الثقافة

القبليّة العربية في القرن السابع، جاء القرآن ليضع قيوداً أخلاقية وتشريعية على العنف المستمر. والأهم من ذلك هو أن الإسلام أسس العدالة التصالحية للتأكيد على الحاجة للتعايش السلمي.

4- التسامح و التوبة من طرف الأفراد والمجتمعات لخلق مستقبل أفضل

إن إحدى المسائل الحاسمة التي تظهر في حل النزاع بشكل دائم هي مسألة دور التسامح في صناعة السلام. فحيثما مارس الأفراد أو المجموعات أفعال العدوان ضد أحدهم الآخر، تصدعت العلاقات. وتتحدث الأديان عن التوبة والندم كمصدر لإعادة علاقاتنا المتصدعة مع الله عندما نرتكب الذنوب ومع نظرائنا البشر عندما نسبّب لهم الأذى ونلحق بهم الضرر. والتوبة، كسنة من التعاليم الإبراهيمية، تعيد علاقتنا مع الله وتعوض علاقتنا مع أحدهم الآخر. والأهم من ذلك هو أن الديانات الإبراهيمية تصر على حاجة البشر لمسامحة أحدهم الآخر، إن كانوا يرجون مسامحة الله لهم على أفعالهم المعيبة.

وإذا كان هدف صناعة السلام هو إعادة العلاقات التي تقود إلى السلام، فإن المسامحة هي العملية التي تستطيع إعادة توليد العلاقات بين الجّاد والضحية. وتعد استجابة الضحية بطريقة بناءة مسألة حتمية للعدالة التصالحية. وهناك العديد من الطرق التي اقترحت من علماء النفس السياسيين لعقد اجتماعات بين الضحايا وأولئك الذين ارتكبوا الاعتداءات. ونُظمت مثل تلك الاجتماعات في العديد من مناطق العالم الممزقة بالحروب، وقد أدت إلى تحقيق نتائج مذهلة في بناء السلام.

5- العدل الاجتماعي بالنظر للصالح العام من خلال تحول روح المجتمع.

من خلال دراسة النزاعات السياسية والاجتماعية على مستوى العالم، يمكن ملاحظة أن المعالجة غير العادلة للآخرين تكون في قلب الأسباب التي تؤدي إلى ازدياد وديمومة العنف وسوء المعاملة. وفي حين تؤكد

المصادر الدينية إيمانها بإحساس الناس الاعتياديين بقيم العدل والصالح العام، إلا أنّ عدم التوازن الموجود في العديد من المجتمعات حول العالم يولّد الإحساس بالظلم الذي يقترفه أولئك الذين يشغلون مواقع سياسية ومالية قوية، حيث تجاهلوا مسؤوليتهم الأخلاقية عن تخفيف الفقر ومساعدة المُعدّمين. ذلك الوضع اليائس يؤدي إلى النزاع والعنف. إن الإحساس الأخلاقي المشحون بالإدراك الإبراهيمي للعدالة يعمل كأهم قيمة في مواجهة الأثانية وجشع البعض ليعطي أملاً جديداً بالعدل الاجتماعي.

ويتطلب حل النزاعات إعادة معالجة الظلم، والعمل على مشاركة المصادر من خلال الأعمال الخيرية وإيجاد المؤسسات التي تكون نموذجاً مثالياً للتواصل الإنساني في وقت الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أكد القرآن قيمة التعاون الاجتماعي من خلال إقرانه الصلاة، وهي وسيلة الصلة بين العبد والله، بالزكاة وهي مشاركة الثروة، من خلال التبرع التطوعي للناس المحتاجين والمعدّمين في المجتمع. ولذا من وجهة النظر الإسلامية فإن الإيمان لا يكتمل من دون الالتزام برعاية المُعدّمين.

6- العمل على معالجة الجروح التاريخية من خلال الاعتراف بالمعاناة والظلم

كان هناك الكثير من النقاش حول فائدة إبقاء تاريخ المعاناة حياً لتطوير الإحساس المطلوب نحو أولئك الذين عانوا من اعتداءات النظام السياسي والاجتماعي. والنصيحة الاعتيادية التي تعطي لضحايا النزاعات المميّنة هي "إنس، سامح، وامض قُدماً". على كل حال ، ومن منظور الضحايا، فإنه من المهم الاعتراف بالأخطاء التي ارتكبتها الأقوياء ، ومن ذلك الاعتراف يمكن أن تبدأ عملية المعالجة.

لقد صنع الاعتراف بالماضي الظالم مع تقديم الاعتذار المعجزة في بناء الثقافة القومية كما في بعض الحالات، على سبيل المثال، في جنوب إفريقيا ونيجيريا. لم يكن هناك اعتراف بالاضطهاد المنظم والأعمال

الوحشية التي حدثت في الصراع الدموي مع العنصرية والاختلافات الدينية في بيفرا، إلا أن المعالجة بدأت الآن بعد مرور الكثير من السنوات من العمل الميداني والتي لم تكن ممكنة قبل الاعتراف بالظلم وتقديم الاعتذار .

يمكن أن يؤدي غياب الاعتراف إلى استمرار النزاعات داخل الدين الواحد لفترة طويلة؛ مثال على ذلك النزاع بين الكاثوليك والبروتستانت في إيرلندا، الذي استمر لسنوات، كذلك الأمر بالنسبة للصراعات الطائفية بين السنة والشيعية في الوقت الحاضر في باكستان والعراق، التي يمكن أن تستمر إلى الأبد إذا لم يكن هناك اعتراف من النظام العدائي الذي كان موجوداً إلى فترة قريبة في تلك المناطق . فالعدالة التصالحية تقوم على افتراض الاعتراف بالذنب من طرف المعتدين، لتبدأ بعدها عملية إعادة العلاقات الطبيعية داخل المجتمع .

7- الاعتراف بكرامة كل فرد في المجتمع ستؤسس الصالح العام

لقد أوضحنا في أعلاه أن مفتاح تحقيق العدل وتساوي الحقوق في العلاقات بين الأفراد أو بين المجتمعات هو الاعتراف بكرامة الفرد الممنوحة من الله. فقد أكدت أديان العالم على ذلك المبدأ الأساسي في جهود المعالجة العادلة لجميع البشر . إن فهم وتطبيق مبدأ المصلحة العامة يعتمد على الإحساس بالعدل والمساواة، بالإضافة إلى ذلك فإن تعزيز المصلحة العامة يجب أن يكون بعيداً عن العرق، والتمييز العقائدي أو الجنسي لأنه يبحث عن إزالة جميع أسباب المفساد في المجتمع .

وفي حالة العراق، فإن حل النزاع مشروط بضمان حقوق الإنسان لجميع المواطنين، بغض النظر عن دينهم أو انتمائهم الإثني. وهذا يمكن أن ينجز فقط في حال الالتزام بالقيم الدينية مثل قوة الأخلاق والكرامة الإنسانية من جميع المواطنين. كما أن تطوير هوية قومية جامعة من خلال المواطنة العراقية مع وجود الضمان الدستوري للدفاع عن تلك الهوية وتحقيق الحق من خلال الحكم الديمقراطي يعطي الكثير من الأمل في العراق

لبناء مجتمع نموذجي قائم على أساس القيم الأساسية التي تضم الرؤية الأخلاقية للتصالح القائم على أساس الإيمان.

ملاحظات ختامية لهذا النموذج المحلي لحل النزاع

إن تأسيس مجتمع مدني في العراق يعتمد على أساس القيم التي ستوضح لاحقاً والتي تُحدّد بأنها مستمدة بصورة أساسية من تجربة العيش المشترك للمواطنين العراقيين على مرّ التاريخ. تاريخياً يتكون العراق من مجتمع متعدد الإثنيات والأديان، وتطلبت السياسات المعاصرة أن يبحث العراق عن مصادر ثقافية-دينية لبناء نموذج المحلي لحل النزاع. من جهتها شخّصت الحداثة مصادر أيديولوجية أخرى يمكن استغلالها من أجل إثراء المصادر المحلية لتطوير القيم الأكثر أهمية لبناء مجتمع حديث قابل للحياة، تعتبر المصلحة العامة كشرط مسبق لبناء مجتمع متناغم محب للسلام. تلك القيم الأساسية، مستمدة بشكل أساسي من التراث الإبراهيمي للمنطقة من ضمنها: التعددية، الشمول، صناعة السلام، العدل الاجتماعي، التسامح، معالجة الجروح، والكرامة الإنسانية.

ما هي التحديات المحتملة لهذا النموذج العراقي ضمن المجتمع العراقي؟ إنَّ التحدي الأكبر الذي يمكن أن يفسد النموذج المثالي هو التركيز المفرط على الإثنية أو الروح الإقصائية في سياسة صناعة الهوية.

سياسة الهوية

في النموذج المحلي للمصالحة الذي يستند إلى الإيمان والثقافة يجب أن نتحدى فكرة "صراع الحضارات". تلك الفكرة التي تعني أن الهوية الجماعية هي عامل أساسي في تحديد المصالح، التحالفات الإستراتيجية، والعداوات في السياسة الوطنية والدولية. وتلعب التنشئة من طرف الوالدين، والمؤسسات التعليمية

الدينية والاجتماعية دوراً مهماً في تشكيل هويتنا الجمعية. وربما تكون هويتنا الجماعية الإثنية، أو هويتنا الدينية أو معتقداتنا السياسية عامل انفجار للصراع مع "الآخر". حيث إن المصالحة على أساس الإيمان والتي تعد هي المصالحة الحقيقية والكاملة لا يمكن أن تتم من غير إرادة القبول بـ"الآخر". فالهوية الجماعية لها دور مؤثر في نظرتنا للآخر".

و"صراع الحضارات" يعني أن الدين، في العديد من الحالات، يؤدي دور نقطة ارتكاز في الهوية الوطنية. وربما كانت الدبلوماسية أو صناعة القرار السياسي لا يقدران كثيراً أو يهملان البعد الروحي أو الديني. فنشاطات مثل الصلاة، والإيمان بالله، والنصوص المقدسة، والتسامح أو التوبة، إما أن تكون نادرة أو قد لا تجد طريقاً لها إلى التقاليد الدبلوماسية أو النماذج الغربية العلمانية لحل النزاعات. إذ غالباً ما نُظر إلى التحول على أنه مجرد تحقيق ذاتي لقوة لما ينطوي عليه الإنسان من إمكانات، أو كأفراد يتصرفون على وفق مصالحهم الخاصة أو حتى بأنانية أكبر كلما أمكن. وعليه، دعونا نتذكر الآتي:

1. يعني صراع الحضارات أن الإثنية، والدين، والثقافة سوف تؤدي دور محفزات لإشعال

صراع عنيف على أساس طائفي، وهذا ما حدث في العديد من أجزاء العالم، بما فيها

أجزاء من العالم الأول حيث إن الإسلاموفوبيا أو العنصرية أحدثت ضرراً لا يمكن

إصلاحه في العلاقات الإنسانية.

2. يعني صراع الحضارات أن النماذج التقليدية لحل النزاعات غير كافية لمعالجة الصراعات

العنيفة على أساس الهوية. بينما المصالحة المحلية التي تقوم على أساس الإيمان والثقافة

تحمل في طياتها هدف الإصلاح وتغيير العالم. إن الهدف الأساسي للخالق في علاج العالم

وإصلاحه وتغييره يكمن في جوهر الديانات الإبراهيمية. فالسلام يعني الكمال، والانسجام

والنزاهة، و يعني أيضاً المصالحة مع الله، والنفس والآخرين. المصالحة على أساس الإيمان تُصلح العلاقات، ومن دونه فإن التعايش يكون بأدنى درجة من الحساسية، والصدق والتضحية؛ تلك القيم الضرورية والمطلوبة لإدارة العلاقات الإنسانية ودعمها.